



نبض المالية



اعتماد نظامى "آنى" و "جيون" لسداد رسوم الخدمات والغرامات الاتحادية

تعزير دور الشباب في صناعة مستقبل القطاع المالي



نظمت وزارة المالية ملتقى "شباب المالية"، تحت شعار "نصنع اليوم ونقود الغد"، بهدف تسليط الضوء على دور الشباب في تطوير منظومة العمل المالي الحكومي، وتعزيز مشاركتهم في صناعة المستقبل، إلى جانب استعراض جهود الوزارة في تمكين الكفاءات الوطنية وتطوير مهاراتهم وخبراتهم بما يواكب تطورات القطاع المالي ويعزز جاهزيتهم للمستقبل.

حضر الملتقى الذي عقد في ديوان الوزارة بدبي، معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، وسعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية، وسعادة علي عبدالله شرفي وكيل الوزارة المساعد لشؤون العلاقات المالية

الدولية، وفاطمة يوسف النقبلي وكيل الوزارة المساعد لقطاع الخدمات المساندة بالإدارة، إلى جانب عدد من مديري الإدارات والمسؤولين وموظفي الوزارة.

تكريم الموظفين الذين أسهموا في فوز الوزارة في الدورة الثانية من برنامج تصفير البيروقراطية



كرّم معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، موظفي وزارة المالية الذين أسهموا في فوز الوزارة في الدورة الثانية من برنامج تصفير البيروقراطية، تقديراً لجهودهم وإسهاماتهم في تبسيط الإجراءات والحد من التعقيدات، بما يعزز كفاءة العمل الحكومي ويرتقي بجودة الخدمات المقدمة للمتعاملين. ويعكس هذا التكريم تقدير الوزارة لجهود فرق العمل ودورها في دعم مستهدفات برنامج تصفير البيروقراطية، وترسيخ ثقافة التطوير المستمر وتحسين الإجراءات الحكومية.

المشاركة في الاجتماع الأول لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة بريكس برئاسة جمهورية الهند



شاركت وزارة المالية في أعمال الاجتماع الأول لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة بريكس، الذي عُقد في مدينة جايبور بجمهورية الهند يومي 12 و13 أغسطس 2026، في إطار رئاسة جمهورية الهند لمجموعة بريكس لعام 2026، بمشاركة معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، ووزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول المجموعة، إلى جانب رؤساء المنظمات المالية والتنمية الإقليمية.

وناقش الاجتماع مجموعة من القضايا الاقتصادية والمالية ذات الأولوية، شملت آفاق الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الاقتصادية، وإصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية، إضافة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتمويل البنية التحتية، والتعاون الضريبي والجمركي، وعدد من الموضوعات المالية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد معالي محمد بن هادي الحسيني أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين دول بريكس لدعم النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة قدرة الاقتصادات الناشئة والنامية على مواجهة التحديات العالمية. كما أشار معاليه إلى أهمية مواصلة العمل المشترك في مجالات الإصلاحات الداعمة للإنتاجية، وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة، وتطوير أسواق رأس المال المحلية، إلى جانب زيادة التمويل المخصص للتنمية، وتعزيز إصلاحات الحوكمة الاقتصادية الدولية بما يضمن تمثيلاً أكثر عدالة للاقتصادات الناشئة والنامية في المؤسسات المالية الدولية.

وقال معاليه: «تمثل مجموعة بريكس منصة مهمة لتعزيز العمل متعدد الأطراف وتطوير حلول مشتركة للتحديات الاقتصادية والمالية العالمية. وتؤكد دولة الإمارات أهمية البناء على مخرجات فرق العمل الفنية وضمان استمرارية المبادرات التي أطلقتها الرئاسة الهندية، بما يساهم في تحقيق أثر طويل الأمد لمسار التعاون المالي بين دول المجموعة، ويساهم في بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر توازناً وشمولاً».

محمد بن هادي الحسيني: المرأة الإماراتية نموذج عالمي ملهم في الريادة وصناعة الأثر المستدام



قال معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية: "تجسد مسيرة دولة الإمارات نموذجاً رائداً في ترسيخ دور المرأة كشريك فاعل في بناء الوطن، وهو نهج وطني مستدام أرسى دعائمه القائد المؤسس المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وتواصل ترسيخه القيادة الحكيمة من خلال رؤى استراتيجية جعلت من مشاركة المرأة الإماراتية في مختلف المجالات جزءاً لا يتجزأ من مسيرة الدولة نحو الريادة والتقدم، وقد أثبتت ابنة الإمارات قدرتها على الإسهام الفاعل في مختلف القطاعات، بما تمتلكه من كفاءة وخبرة وطموح، لتكون شريكاً رئيسياً في مسيرة التنمية الشاملة وصناعة مستقبل دولة الإمارات.

وأضاف معاليه: يأتي الاحتفاء بيوم المرأة الإماراتية هذا العام تحت شعار " بنظهر الأقوى والأفضل " ليعكس الرؤية الملهمة لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك «أم الإمارات»، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، التي أرسيت نموذجاً رائداً في دعم المرأة وتعزيز دورها، وصولاً إلى تحقيق مستهدفات «رؤية أم الإمارات 50:50» التي ترسم ملامح مرحلة جديدة من الريادة والإنجاز، لتكون المرأة الإماراتية نموذجاً ملهماً لنساء العالم، قادرة على صناعة أثر مستدام.

وأكد معاليه أن وزارة المالية تواصل ترسيخ بيئة عمل مؤسسية تقوم على الكفاءة وتكافؤ الفرص، وتوفر للكوادر الوطنية النسائية مسارات مستدامة للتطوير المهني والقيادي، بما يعزز مشاركتهن في رسم السياسات المالية، وتطوير المنظومة المالية الحكومية، وقيادة مشاريع التحول الرقمي والابتكار، والإسهام في تعزيز الاستدامة المالية ورفع جاهزية الدولة للمستقبل.

يونس حاجي الخوري: المرأة الإماراتية شريك استراتيجي في صناعة المستقبل وتعزيز ريادة الإمارات



قال سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية: "يمثل يوم المرأة الإماراتية مناسبة وطنية نستحضر فيها قصة نجاح متكاملة، صنعتها رؤية قيادة حكيمة آمنت بقدرات المرأة، ومنظومة مجتمعية ومؤسسية وفرت لها مقومات التميز والريادة، ويأتي الاحتفاء هذا العام تحت شعار «بنظهر الأقوى والأفضل» ليؤكد أن مسيرة المرأة الإماراتية انتقلت إلى مرحلة جديدة تقوم على تعظيم الأثر وترسيخ حضورها كشريك فاعل في مختلف ميادين العمل والعطاء.

وأضاف سعادته: "لقد أرسيت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك «أم الإمارات»، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، نموذجاً وطنياً ملهماً في دعم المرأة وتعزيز دورها، ما أسهم في ترسيخ مكانة المرأة الإماراتية شريكاً فاعلاً في مسيرة التنمية، ومهد لمرحلة جديدة تجسدها «رؤية أم الإمارات 50:50»، بما يعزز حضور المرأة وأثرها الإيجابي في مختلف القطاعات خلال العقود المقبلة."

وأشار سعادته إلى أن الاحتفاء هذا العام، الذي يمتد على مدار شهر كامل، يجسد رؤية وطنية تحتفي بالمنظومة المتكاملة الداعمة لنجاح المرأة الإماراتية، وتسلب الضوء على إسهاماتها النوعية في مسيرة التنمية المستدامة، وأضاف أن نجاحات المرأة في وزارة المالية تعكس أهمية البيئة المؤسسية القائمة على الثقة بالكفاءات، وتشجيع المبادرة، وتوفير مسارات التطوير المستمر، حيث حققت الكوادر النسائية حضوراً فاعلاً في مختلف مجالات العمل المالي، وأسهمت في تطوير الإجراءات، وإدارة المشاريع، وتعزيز جودة الأداء المؤسسي.

توقيع اتفاقية شراكة مع مركز دبي المالي العالمي لتمكين الكفاءات القيادية والاستشارية في القطاع المالي



في إطار جهودها المستمرة لبناء كوادر وطنية مؤهلة وترسيخ مكانة دولة الإمارات في مجال التميز والريادة المالية على المستويين الإقليمي والعالمي، وقعت وزارة المالية اتفاقية شراكة مع أكاديمية مركز دبي المالي العالمي (DIFC Academy)، في ديوان الوزارة بدبي، لتنفيذ برنامجي "المدير المالي المعتمد" (Certified Chief Finance Director Programme) و "المستشار المالي المعتمد" (Certified Financial Consultant Programme)، بهدف تطوير القدرات القيادية والاستشارية في القطاع المالي، وتلبية الاحتياجات التخصصية المتزايدة للقيادات المالية والكوادر التنفيذية في الجهات الاتحادية عبر تزويدهم بمعارف متقدمة ومهارات عملية تدعم اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.

وحضر توقيع الاتفاقية سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة عارف أميري، الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي، إلى جانب نخبة من المسؤولين التنفيذيين والأكاديميين من الجانبين.

تمكين الكوادر الوطنية بأحدث الممارسات العالمية في إدارة الأصول



أبرمت وزارة المالية اتفاقية شراكة استراتيجية مع أكاديمية إدارة الأصول (AMA) و Turner & Townsend International Ltd، لتنفيذ برامج وشهادات معهد إدارة الأصول (IAM)، وذلك في إطار جهودها المستمرة لتعزيز كفاءة إدارة الأصول في الجهات الحكومية، وبناء كوادر وطنية مؤهلة تمتلك أحدث المعارف والمهارات المهنية، بما يدعم تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة الأصول، ويرتقي بمنظومة العمل المالي الحكومي.

وتهدف هذه الشراكة إلى تطوير القدرات المهنية للكوادر الوطنية في الجهات الاتحادية، من خلال تزويدهم بالمعارف المتقدمة والمهارات العملية التي تعزز كفاءتهم في إدارة الأصول، ويدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط وإدارة دورة حياة الأصول، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعظيم قيمة الأصول الحكومية، كما تنسجم هذه الشراكة مع توجهات دولة الإمارات في تسريع تبني التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي، بما يدعم تطوير كفاءات قادرة على توظيف التقنيات الحديثة في تعزيز كفاءة إدارة الأصول، والاستفادة من البيانات في دعم عمليات التخطيط واتخاذ القرار.

اعتماد نظامي "آني" و "جيون" لسداد رسوم الخدمات والغرامات الاتحادية



أعلنت وزارة المالية اعتماد نظامي "آني" و "جيون" كخيارين لدفع جديدين لرسوم الخدمات والغرامات الاتحادية، لتكون أول جهة حكومية اتحادية تعلن تطبيق هذه المبادرة، وذلك استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (176/م/4م) لسنة 2026 بشأن اعتماد النظامين والرسوم المترتبة على استخدامهما.

ويأتي هذا الإعلان تمهيداً لاعتماد وإتاحة النظامين من قبل الجهات الاتحادية الأخرى والبنوك المحصلة، كل وفقاً للإجراءات المعتمدة لديها، بما يعزز التكامل في منظومة المدفوعات الحكومية على مستوى الدولة. وتندرج هذه الخطوة ضمن جهود وزارة المالية المتواصلة لتطوير منظومة المدفوعات الحكومية، وتعزيز التحول الرقمي الشامل، من خلال توفير خيارات سداد أكثر مرونة وسهولة وسرعة، بما يساهم في الارتقاء بتجربة المتعاملين مع كافة الجهات الاتحادية.

تعزيز حضور الشباب الإماراتي في المحافل الدولية من خلال المشاركة في قمة شباب بريكس 2026



شاركت وزارة المالية في قمة شباب "بريكس" 2026 التي استضافتها جمهورية الهند، ضمن جهودها لتعزيز حضور الشباب الإماراتي في المحافل الدولية، وتبادل الخبرات والتجارب مع نظرائهم من الدول المشاركة، واستعراض تجربة دولة الإمارات في تمكين الشباب وتطوير قدراتهم. كما أتاحت المشاركة فرصة لتعزيز التواصل وبناء الشراكات مع الشباب من الدول الأعضاء، بما يدعم توسيع آفاق التعاون الدولي وإعداد كوادر وطنية قادرة على المساهمة بفاعلية في صياغة مستقبل العمل المالي والاقتصادي.

الأخبار الضريبية

صدور قرار باعتماد حد أدنى للسعر الانتقائي للسوائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية



أعلنت وزارة المالية عن صدور قرار بشأن اعتماد الحد الأدنى للسعر الانتقائي لمنتجات التبغ والسوائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية، وذلك في إطار تعزيز كفاءة تطبيق الضريبة الانتقائية ودعم الامتثال للتشريعات الضريبية في دولة الإمارات.

وبموجب القرار، يستمر تطبيق الحد الأدنى للسعر الانتقائي على لفائف السجائر وتبغ الأرجيلة والتبغ الجاهز للاستخدام والمنتجات المماثلة، وتم استحداث حد أدنى للسعر الانتقائي للسوائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية بمقدار درهم واحد لكل مليلتر. ويدخل القرار حيز التنفيذ اعتباراً من 1 سبتمبر 2026.

الإعلان عن تمديد تطبيق تسهيلات الأعمال الصغيرة لأغراض ضريبة الشركات

أعلنت وزارة المالية عن إصدار قرار وزاري رقم (131) بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري في شأن الضريبة على الشركات والأعمال، بما يقضي بتمديد فترة الاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة حتى الفترات الضريبية التي تنتهي في أو قبل 31 ديسمبر 2029.

ويأتي هذا القرار في إطار الجهود المتواصلة لوزارة المالية الرامية إلى دعم الشركات الصغيرة والناشئة، وتعزيز بيئة الأعمال، وتمكين رواد الأعمال من النمو والتوسع، بما يساهم في ترسيخ مكانة دولة الإمارات وجهة عالمية رائدة للاستثمار، كما يؤكد التزام الدولة بتطوير نظام ضريبي تنافسي يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة ويعزز الامتثال الضريبي، ويواكب أفضل الممارسات العالمية.

إصدار قرار وزاري بشأن متطلبات تقديم إقرار معلومات الركيزة الثانية

أصدرت وزارة المالية القرار الوزاري رقم (133) لسنة 2026 بشأن الكيانات الملزمة بتقديم إقرار معلومات الركيزة الثانية لأغراض قرار مجلس الوزراء رقم (142) لسنة 2024 بشأن فرض الضريبة التكميلية على المؤسسات متعددة الجنسيات.

ويأتي القرار الوزاري في إطار مواصلة دولة الإمارات تنفيذ متطلبات الركيزة الثانية، وتأكيداً على التزامها في تعزيز الشفافية الضريبية الدولية، مع توفير المزيد من اليقين الضريبي والوضوح للمؤسسات متعددة الجنسيات بشأن التزاماتها المتعلقة بالإبلاغ.

ويحدد القرار الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ للمؤسسات متعددة الجنسيات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار نظام الضريبة التكميلية، بما يدعم التطبيق المتسق لقواعد الركيزة الثانية العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي الصادرة عن الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين.